

Distr.
GENERAL

A/49/360
2 September 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون

البند ٦٥ (د) من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة: المجلس الاستشاري لمسائل نزاع السلاح

تقرير الأمين العام

١ - يقدم الأمين العام تقارير سنوية إلى الجمعية العامة عن أعمال المجلس الاستشاري لمسائل نزاع السلاح وفقاً لما طلبته الجمعية العامة في القرار ١٨٣/٢٨ سين المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣. ويرد أدناه تقرير عن دورتي المجلس لعام ١٩٩٤.

٢ - عقد المجلس اجتماعين في عام ١٩٩٤، الأول في جنيف في يومي ١٢ و ١٣ كانون الثاني/يناير، والثاني في نيويورك في الفترة من ٥ إلى ٨ تموز/يوليه. وقد عُقد الاجتماع الأول بناء على مبادرة مني، أما الثاني فهو الدورة الموضوعية المقررة للسنة. ورأس الاجتماعين السفير ماركوس كاستريوتو ده اسمبوخا. وترد أسماء أعضاء المجلس في مرفق هذا التقرير.

٣ - وفي الاجتماع المعقود في جنيف، أمضيت اليوم الأول مع المجلس الذي عمل بمفرده في اليوم الثاني. وفي بياني الافتتاحي، حددت النهج التي يمكن اتباعها في ضوء الأحداث الأخيرة وعرضت آرائي بشأن عدد من المهام المحددة التي أعتقد أنه ينبغي الآن للمجتمع الدولي أن يضطلع بها على نحو الاستعجال. (وقد صدر النص الكامل لملاحظاتي في بيان صحفي في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ ونشر مع رسالتي إلى مؤتمر نزاع السلاح المؤرخة في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ تحت عنوان "جدول أعمال نزاع السلاح للمجتمع الدولي في عام ١٩٩٤ وما بعده").

٤ - وكان هدفي من الدعوة إلى عقد اجتماع جنيف متابعة تقريرتي السابقين المعنوين 'خطة للسلام' و 'الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة'، وتوجيه أسئلة عما يلي:

(أ) ما هي القضايا الرئيسية؟؛ (ب) ما هو جدول أعمال نزع السلاح الذي ينبغي للمجتمع العالمي أن يتبعه في عام ١٩٩٤ وما بعده؟؛ و (ج) ما هي المفاهيم الجديدة والنهج الجديدة التي يمكن أن تستخدم لتوحيد النقاش بشأن نزع السلاح وجعله عالميا وإعادة تنشيطه؟

٥ - وفي ختام الاجتماع، أبلغني الرئيس أن المجلس قد حدد عددا من القضايا الرئيسية التي ينبغي وضعها على جدول الأعمال وعددا من النهج التي يمكن أن أتصدى لها بنفسني أنا وأعضاء المجلس من أجل تعزيز جدول الأعمال. ونظر المجلس بتمعن أيضا في طرق عمله وكيف يمكن أن يؤدي دورا فعالا بقدر أكبر في مساعدتي في وضع سياسة في مجال الحد من الأسلحة ونزع السلاح.

٦ - وفيما يتعلق بجدول الأعمال، أشار المجلس إلى احتياج المجتمع الدولي إلى وضع إجراءات تتيح إمكانية الحصول على التكنولوجيات الجديدة بطريقة منصفة وتتسم بالمسؤولية، ومن بينها على وجه الخصوص التكنولوجيات المزدوجة الغرض ذات التطبيقات العسكرية المحتملة. وعلاوة على ذلك، أشار المجلس إلى أهمية سجل الأسلحة التقليدية وضرورة تعزيز تطويره والقيام في الوقت ذاته بتقييم المشكلة المتزايدة لانتشار الأسلحة الصغيرة غير المشروعة في أرجاء العالم. وفي المجال النووي أشار المجلس إلى أن إكمال المفاوضات المتعلقة بوضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية بنجاح يعد إحدى القضايا التي تستحق اهتماما عن كثب.

٧ - وقدم المجلس أيضا تعليقات إيجابية عن كيفية تحسين أساليب عمله، وكما أشرت من قبل، عن السبل التي يمكن أن يقدم بها مساعدة أكبر في وضع السياسات العامة. وأشار المجلس إلى أن هناك حاجة إلى القيام، حسب الاقتضاء، باستكمال جدول أعمال تحديد الأسلحة بصيغته الواردة حاليا في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة (القرار د إ - ٢/٨٠). وفيما يتعلق بجميع هذه القضايا، أعرب المجلس عن عزمه على أن يعمل فيما بين الدورات ليعني أفكاره ويقدم النتائج في الدورة الموضوعية التي تعقد في الصيف.

٨ - وتلقى المجلس في دورته المعقودة في جنيف، بصفته مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، تقريراً مؤقتاً من المدير ووافق على زخم البرنامج البحثي للمعهد. ولاحظ على وجه الخصوص الدراسة الرئيسية عن عمليات إدارة الصراع التي تتصدى لعدد كبير من المشاكل التي تواجه المنظمة حالياً.

٩ - وخلال الفترة الواقعة بين الدورتين، قام المجلس بقدر من العمل يدعو إلى الإعجاب بشأن جدول الأعمال المحدد. وعندما اجتمعت مع المجلس في ٨ تموز/يوليه أبلغت بالتقدم المحرز منذ اجتماعنا في جنيف. وفي الوقت ذاته، عرضت آرائني على المجلس بشأن بعض الأفكار التي اقترحها عليّ الرئيس في رسالة سابقة. وأكدت على وجه الخصوص طلبي الحصول على نصيحة واضحة وعملية وواقعية فيما يتعلق بالطريقة التي ينبغي أن تصرف بها الأمم المتحدة مسؤولياتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة في مجال الحد من الأسلحة ونزع السلاح.

١٠ - وقد أفادني المجلس للغاية في تفكيري بشأن مجالين محددين، هما المتعلقان بالمفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي تجرى حالياً في جنيف تحت إشراف مؤتمر نزع السلاح، وبمسألة إمكانية الحصول بصورة منصفة وتتسم بالمسؤولية على التكنولوجيات الجديدة. ووفقاً للممارسة المتبعة في الماضي، قدم إليّ الرئيس في رسالة خاصة توصيات محددة في كلا المجالين.

١١ - فنيما يتعلق بالمفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، عرض المجلس عليّ مجموعة من الآراء التي وجدتها، كما ذكرت، مفيدة في صياغة تفكيري بشأن هذه المسألة الهامة للغاية. وقد أحطت علماً، على وجه الخصوص، بالملاحظات التمهيدية التي ألقاها السفير فرانسوا دي لاغورس والسيد إدنان ت. أغايف والسيد شازو كانغ والتي ساعدت في توجيه مناقشتنا. وسأواصل الاطلاع على التطورات وأؤدي، حسب الاقتضاء، الدور الذي قد يراه المجتمع الدولي مفيداً.

١٢ - وعن مسألة إمكانية الحصول على التكنولوجيات الجديدة تبادلنا الآراء عن كيفية تحقيق توازن بين الاعتبارات الأمنية من جهة والفرص الإنمائية من جهة أخرى. وإنني ممتن ثانية للملاحظات التمهيدية التي أدلت بها السفارة بيغي ماسون والسيد سفيرى لوغارد، مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، اللذين أطلعاني على أحدث خبراتهما في هذا المجال وعلى أحدث خبرات أعضاء المجلس. وقدم المجلس بعض الأفكار المفيدة لتقريرى إلى الجمعية العامة عن التطورات العلمية والتكنولوجية وتأثيرها على الأمن الدولي، وقد فكرت فيها ملياً. وبالإضافة إلى التوصيات المحددة التي قد أقوم أنا أو أجهزة الأمم المتحدة الأخرى والهيئات ذات الصلة بالبت فيها، فإن المجلس اقترح بذل جهد منسق بقدر أكبر لاشراك الصناعة الخاصة في المناقشات. واعتبر تحديد أفضل محفل لتعزيز هذه القضية بمثابة قضية في حد ذاتها.

١٣ - وبالإضافة إلى ذلك، قدم المجلس مشورة قيمة عن وضع سجل الأسلحة التقليدية والطرق التي يمكن بها تحسين المفهوم الكامل للسجل. وسأقوم باستعراض مناقشتنا عن كيفية زيادة الاشتراك في السجل الحالي وعلى وجه الخصوص كيفية تحسين الاتصال بالدول الأعضاء. ويعتزم مركز شؤون نزع السلاح مواصلة برنامجها لعقد حلقات عمل إقليمية عن السجل، وهو مسار عمل يعكس أفكارى الخاصة بشأن تحفيز الوصول الى فهم أفضل لهذا التدبير الهام من تدابير بناء الثقة. لقد أجرينا مناقشة مفيدة عن أهمية السجل بشكله الحالي بالنسبة لعدد كبير من الدول الأعضاء وعن الطريقة التي يمكن أن تعزز بها الأشكال الإقليمية المؤيدة للموضوع هذا النظام العالمي. وما يبدو أن اتباع نهج متعلق بكل منطقة على حدة قد يكون هو الرد على الشواغل المحلية، فضلاً عن كونه وسيلة لتعزيز الانضمام الى السجل العالمي.

١٤ - إن تقييم المجلس لدوره والطريقة التي ينظر بها إلى تطور أساليب عمله كانا موضع اهتمام شديد من جانبى. وقد قدم الاستاذ جون سيمسون ورقة إلى الأعضاء اهتموا بها في تفكيرهم. وإننى لا أزال مقتنعاً بأن المجلس يعد أداة قيمة يمكن أن تساعدني في أنشطتي في مجال نزع السلاح، وهو مجال يضم نطاقاً أوسع بكثير مما ينطوي عليه فهمنا التقليدي للعبارة، أي علاقته بالمجال الأشمل لعمليات السلم، ولا سيما الدبلوماسية الوقائية. ويرى المجلس أن ولايته الحالية الموكلة إليه من الجمعية العامة سليمة أساساً

وأنها تمده بالمرونة الكافية. ولن يعتمد المجلس كليا على الطلبات المقدمة مني للحصول على مشورة ولكنه سيكون نشطا في تقديم اقتراحات وفي توجيه انتباهي للقضايا. وسيظل يعمل بوصفه عاكسا لأفكاري، فضلا عن التفاعل مع حكومات وجماهير أعضائه.

١٥ - وفي تبادلنا للآراء، أشرت باهتمام خاص إلى أن المنظمة تعاني مشكلة اتصال رئيسية. ولا تنطبق هذه المشكلة على جهود الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح فحسب، ولكنها تتخلل جميع أوجه عملها. وقد حثت الأعضاء، بصفتهم الشخصية، على العمل من أجل تخفيف حدة هذه المشكلة وضمان إعلان نجاح الأمم المتحدة في أي ميدان كان "بصوت عال" في محاولة لموازنة الحالة التي يغلب أن يظهر فيها الفشل في العناوين الرئيسية أكثر من ظهور أهم إنجازاتنا.

١٦ - وإنني أرحب باعتزام أعضاء المجلس العمل فيما بين الدورات في أفرقة فرعية، حسب اهتماماتهم وخبرتهم، من أجل تعزيز جدول أعمالنا المشترك فيما بين الدورات الرسمية. وإنني أوافق موافقة تامة على أنه ينبغي أن يعود المجلس، نظرا لأهمية عمله، إلى الممارسة المتعلقة بعقد اجتماعين كاملين في السنة. وأخيرا، فإنني أرحب بما يعتزمه المجلس من فتح أبواب دوراته، حسب الاقتضاء، أمام الخبراء للتحدث في ميادين ذات صلة بأعمال المجلس، وأمام زيادة الاتصال بالمنظمات غير الحكومية ذات الصلة.

١٧ - ويقر الأعضاء بأنهم كأفراد يمثلون جميعا محتملا للمواهب التي قد أطلب منها أن تمثلني في بعثات استشارية وتقنية ولتقضي الحقائق في مجال اختصاصهم الشخصي، وإن كان هذا لا يعد وظيفة من وظائف المجلس في حد ذاته. ومن المؤكد أنني سأضع هذا في حسابي.

١٨ - وكجزء من الأعمال التي يضطلع بها المجلس بحكم ولايته، أُطلع الأعضاء على أنشطة مركز شؤون نزع السلاح، ولا سيما الأنشطة المنفذة كجزء من برنامج معلومات نزع السلاح. وأبلغ الأعضاء بأحدث البيانات بشأن عمل المركز فيما يتعلق بالمنشورات الدورية والخاصة في مجال الحد من الأسلحة ونزع السلاح. وسيبذل أعضاء المجلس أقصى جهدهم أيضا للإسهام بمواد ومقالات في مختلف منشورات المركز، في إطار عزمهم على الاشتراك في أعمال المجلس فيما بين الدورات. وشملت البيانات التي أحيطوا بها أيضا تقارير عن الدراسات التي أنجزت منذ آخر اجتماع (تدابير بناء الثقة في الفضاء الخارجي) والدراسات الجارية (التحقق بجميع جوانبه، ومن بينه دور الأمم المتحدة) وأعمال فريق الخبراء الحكوميين بشأن سجل الأسلحة التقليدية الذي يجري استعراضا للسجل بعد انقضاء سنتين على تشغيله.

١٩ - وجرى أيضا تناول أنشطة المراكز الإقليمية لنزع السلاح. وبالإشارة إلى القلق الذي أبداه الأعضاء في تقرير السابغ عن أعمال المجلس (A/48/325)، أوصى الأعضاء بشدة بأن تمويل الجمعية العامة أعمال المراكز بواقع ٥٠ ٠٠٠ دولار لكل منها سنويا.

٢٠ - وبعد مناقشة المجلس معي في وقت سابق لسجل الأسلحة التقليدية، عاد المجلس إلى هذه المسألة في وقت لاحق. وأكد المجلس أن التثقيف بشأن أغراض السجل هو مفتاح تعزيز المشاركة على نطاق أوسع في هذه الممارسة. ويعد تقرير فريق الخبراء الحكوميين أعمق تقرير أعد بشأن هذه المسألة. ومع ذلك فقد أحطت علما بمختلف الآراء السائدة داخل المجلس فيما يتعلق بإجراء تغييرات في الآلية الحالية لجعلها ذات صلة إقليمية بقدر أكبر، ولإضافة الحيازات والإنتاج الوطني إلى النظام. ويسعدني بالغ السعادة أن أشير إلى اقتراح الرئيس قيام أعضاء المجلس فرادى بالاضطلاع بمهام تثقيفية وترويجية في مناطقهم. وقد قام عدد من الأعضاء بتحديد افريقيا بالذات بوصفها منطقة تحتاج أحد الأشكال الإقليمية كتدبير رئيسي لبناء الثقة. وتيسرت المناقشة بشأن هذه القضية بالورقات التي أعدها السفير ميتسورو دونوواكي والسيد شا زوكانغ عضوا المجلس وهما عضوان أيضا في فريق الخبراء الحكوميين.

٢١ - وفي إشارة إلى مناقشاتنا في جنيف، عاد الأعضاء إلى موضوع انتشار الأسلحة الصغيرة غير المشروعة. وأشاروا إلى التطورات التي حدثت في لجنة نزع السلاح، فضلا عن الأعمال التحضيرية للبعثة الاستشارية التي أوفدها إلى مالي. وفيما يتعلق بهذه البعثة أوكلت، بناء على طلب الرئيس، إلى مركز شؤون نزع السلاح مهمة القيام، بالتعاون مع العناصر الأخرى في الأمانة العامة والخبراء الخارجيين، بتحديد مدى انتشار الأسلحة الصغيرة غير المشروعة هناك، وإصدار توصيات بشأن النصيحة التي يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة إلى حكومة مالي فيما يتعلق بجمعها وتدميرها. وقد جعل المجلس القضية المتعلقة بانتشار الأسلحة الصغيرة غير المشروعة من القضايا التي يبقياها على جدول أعماله، وأنا أتطلع إلى المشورة المقدمة منه التي سأنظر فيها مع التطورات في لجنة نزع السلاح وفي الميدان. إن رئيس بعثتي إلى مالي (السيد إبيتيكي - مومو (الكاميرون)) هو عضو سابق في المجلس وسيكون نائبه هو البريجادير - جنرال هنري ج. فان در غراف (هولندا)، وهو عضو حالي في المجلس.

٢٢ - لقد ذكرت بالفعل أن المجلس أشار إلى احتمال وجود احتياج لاستعراض الحالة الحالية المتعلقة بالوثيقة الختامية الصادرة عن دورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة. وبعد النظر في الورقات المقدمة من السفيرين روخيليو بفيرتر وميتسورو دونوواكي والسيد مارتن س. أيافور والأستاذ جون سيمسون، قرر المجلس أن الوثيقة لها مكانتها في التاريخ وأنها يجب أن تحتل مكانها في حد ذاتها. ومع ذلك فقد اعترف بأن هناك احتياجا إلى مبادئ توجيهية مستكملة في ميدان الحد من الأسلحة ونزع السلاح، لكن هذا يعتبر مشروعا رئيسيا يجاوز موارد المجلس وولايته. وفي ذلك الضوء أحاط المجلس علما بالاقتراح الذي طرح في الاجتماع الأخير لوزراء خارجية بلدان حركة عدم الانحياز أن تعقد الجمعية العامة دورة استثنائية عن نزع السلاح. واقترح المجلس أن يعد لي ورقة قصيرة تتضمن "أفكارا" كمساهمة محتملة في المستقبل في المناقشة. وإنني أتطلع لتلقي هذه الورقة.

٢٣ - واختتم المجلس الاستشاري دورته بالنظر في برنامج عمله في المستقبل ومناقشة تقريره لي. ومن حيث برنامجي، أجرى المجلس مناقشة مفيدة للقضايا التي يحتمل أن يتناولها. وسيكون القرار النهائي بمثابة قرار مشترك نتوصل إليه أنا والرئيس. وسوف يتناول المجلس القضايا القصيرة الأجل والطويلة الأجل على

السواء، بينما يبغي جدول أعماله عموماً عند مستوى لا يجاوز طاقته. وداخل جدول الأعمال عموماً سأقوم بتحديد البنود ذات الأولوية التي أعتقد أنه ينبغي أن تناقش معي شخصياً.

٢٤ - وسيستمر جدول الأعمال في تناول المسائل المتصلة بأسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، وبالأسلحة التقليدية على السواء. وسوف تتأثر أنشطة المجلس في المجال النووي، في جزء منها، بسرعة اقتراب مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي يعقد في عام ١٩٩٥. وفي المجال التقليدي سيكون هناك اهتمام متزايد بالجوانب العملية للحد من الأسلحة ونزع السلاح في سياق عمليات السلم. وسيعني هذا بصورة تلقائية إيلاء مزيد من الاهتمام للقضايا الإقليمية. وفي الوقت ذاته، سينظر المجلس نظرة مستقبلية في محاولة لتحديد طبيعة نزع السلاح والحد من الأسلحة في نهاية هذا القرن وما بعده.

٢٥ - وقام المجلس، بصفته مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، بتكريس جلستين خلال دورة تموز/يوليه لاستعراض أنشطة المعهد عن الفترة تموز/يوليه ١٩٩٢- حزيران/يونيه ١٩٩٤ وصدق على برنامج العمل للفترة ١٩٩٤/١٩٩٥. ومن بين النقاط الأخرى التي قررها مجلس الأمناء اتخاذ قرار بالتوصية بشدة بمواصلة تقديم عون مالي يبلغ ٢٢٠ ٠٠٠ دولار من أجل فترة السنتين الحالية. وعلاوة على ذلك، قام المجلس، في ضوء زيادة أهمية برنامج معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وعلى الرغم من الزيادات في التبرعات، بالإعراب عن رأيه بزيادة الإعانة المالية إلى مبلغ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار اعتباراً من فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. وكما أشرت في تقارير سابقة، يرى المجلس أنه سيستمر الاحتياج في المستقبل إلى هذه الإعانة المالية السنوية الموفرة من الميزانية العادية للأمم المتحدة لضمان استقلالية المعهد وسلامته المالية.

٢٦ - وكجزء لا يتجزأ من اجتماعات معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، عرض مدير المعهد ورقة قدمها السيد هربرت يورك، المدير السابق لمختبر لورانس ليفرمور في الولايات المتحدة الأمريكية والمفاوض الرئيسي لحظر التجارب لدى الرئيس جيمي كارتر. ووفقاً لما أشرت إليه من قبل فإن توجيه دعوات إلى الخبراء، تحت إشراف معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، سيصبح ملمحاً أساسياً في اجتماعات المجلس.

٢٧ - ويرد سرد كامل لمداولات المجلس بصفته مجلس أمناء المعهد في الوثيقة A/49/329.

مرفق

أعضاء المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح

السيد إدنان ت. أغايف
السفير
مديرية التحليل والتنبؤ
وزارة الخارجية في الاتحاد الروسي
موسكو

الاستاذ أ. بولاجي أكينيمي
أكينيمي وشركاه
لاغوس

السيد مارتين تشونغونغ أيافور
وزير
مدير مكتب رئيس وزراء جمهورية الكامبيرون
ياوندي

السيد ماركوس كاستريوتو ده أسامبوخا
السفير
سفارة البرازيل لدى الأرجنتين
بوينس آيرس

السيد ميتسورو دونوواكي
السفير
سفارة اليابان لدى المكسيك
مكسيكو

الأستاذ موشكوند دوبي
وزير الخارجية سابقا
وزارة الخارجية في الهند
نيودلهي

اللفتنانت جنرال إيماويل أ. إرسكين (متقاعد)
أكرا

الدكتور كورت غاستيغر
أستاذ بالمعهد العالي للدراسات الدولية
مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية والأمن الدولي
جنيف، سويسرا

البريجادير - جنرال هيني ج. فان دير غراف (متقاعد)
مدير مركز تحديد الأسلحة وتكنولوجيا التحقق
جامعة أيندهوفن للتكنولوجيا
أيندهوفن، هولندا

الدكتور جوزيف هوليك
السفير
مفوض الحكومة الاتحادية لشؤون نزع السلاح وتحديد الأسلحة في ألمانيا
بون، ألمانيا

السيد فرانسوا ديلاغورس
السفير
وزارة الخارجية في فرنسا
باريس

السيد جيمس ف. ليونارد
السفير
المدير التنفيذي لمجلس واشنطن المعني بعدم الانتشار
واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية

السيدة بيغي ماسون
سفيرة لشؤون نزع السلاح
إدارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية في كندا
أوتاوا

السيد روخيليو بفيرتر
السفير
وكيل الوزارة للسياسة الخارجية
وزارة الخارجية في الأرجنتين
بوينس آيرس

السيد شا زوكانغ
نائب المدير العام
إدارة المنظمات والمؤتمرات الدولية
وزارة الخارجية في الصين
بيجينغ

السيد محمد أ. شاكِر
السفير
سفارة جمهورية مصر العربية
لدى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
لندن

الأستاذ جون سيمسون
مدير مركز ماونتباتن للدراسات الدولية
قسم العلوم السياسية
جامعة ساوثهامبتن
ساوثهامبتن، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

السيدة ستي عزيزة عبود
وكيلة الوزير لشعبة السياسة العامة
وزارة الدفاع في ماليزيا
كوالا لامبور

الدكتور ج. سودجاتي دجيواندونو
باحث رئيسي
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في اندونيسيا
جاكرتا

السيد كلاوس تورنود
السفير
سفارة فنلندا لدى فرنسا
باريس

السيد سفيري لوغارد
مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح^(١)

الحواشي

(أ) عضو بحكم منصبه.

— — — — —